حذف الواو وقصدا لمزج الاسمين وتركيبهما وانما مزجت هذا المعطوف بالمعطوف عليه
دون قولك لا اب وابنا لان الاسمين ههنا عدد واحد كعشرة وعشرين بخلاف
نحو لا اب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين واحد و
ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه
محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة
للدلالة على عروض البنا وان لهما عراقة في الاعراب وعلى الفتح لثقلهما بعض الثقل
العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة
وانشد ٭ كلف من عنائه وشقوته ٭ بنت ثماني عشرة من حجته ٭ وكذا خامس عشر
لان الاصل خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون والثالث والخمسون جرت
عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا اذا قصد المفرد
من المتعدد كما كان في العدد فتقول الثالث والعشرون كما في العدد اثنان وعشرون
فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان
معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا
اي ثلثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلثة وعشرة وكذلك
ليس معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلثة والعشرون بل المعنى الواحد
من الثلثة والعشرة والواحد من الثلثة والعشرين فكيف هذا العطف قلت كان القياس
ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف
والمعطوف عليه نحو ثلثة وعشرين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين فاعل وكل اسم فاعل
من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمي فاعلين يدلان على مفردين وهو
ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرين ليس بمعنى المفرد من المتعدد
كما في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرين
ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر
وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد هنا في صورة
واحدة فتقول اراد وابنا اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة
عشر كما بني من الالفاظ الآحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بنا اسم فاعل منهما مع
بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي مزيد فيه الف بعد الفا وحروف
الاسمين اكثر من ثلثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر
نحو ثالثشر في ثلثة عشر او ثالثش كان يلتبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة
اسم الفاعل التي حقها ان يكون من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من
حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العدد من فاوقع تلك
الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد
من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف
من حيث المعنى على العدد المشتق لكن الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد
لا

٢٠٩

لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة
مدلول المعطوف عليه ظاهرا ويستوي في هذا العطف نحو ظاهر كما في الثالث والعشرين
او مقدر كما في ثالث عشر واصل قولك جاني ثالث عشر جاني واحد من ثلثة
عشر معطوفة على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة
معطوفا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان
معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر ويقال ثالث
عشر ثلثة عشر وهل هذا الا بمعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر قلت هذا كما اضيف
في نحو ثالث ثلثة مع ان معنى ثالث واحد من ثلثة وانما اضيف الى ثلثة عشر لاحتمال
ان يراد بثالث عشر لو لم يضف ثالث عشر عشرين وخمسين او مائة او نحو ذلك لان اسم الى اصلهم
الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه
ايضا كما تقول الحسين عليه السلام ثالث اثني عشر كما يجي في باب العدد
واذا عرف نحو ثلثة عشر وثالث عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه
على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف نحو ثلثة عشر ففي اعرابه
خلاف كما يجي في باب العدد فان قلت لم لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة لجانب
الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات من نحو كل الاين قلت لان الجزء الذي باشره
اللام من المركب اي صدره تعذر اعرابه للزوم دوران الاعراب في وسط
الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف نحو كل الاين فان اللام
تباشر فيه المبني وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد
فلهذا جوز الاخفش اعرابه كما يجي في العدد قوله الا اثني عشر جمهور النحاة
على ان اثني عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف في الفه كما في الف الزيدان
والمسلمان ويحملوا الاعرابه علة كما يجي وقال ابن درستويه هو مبني كسائر
اخواته من المصاحبة الصدور لكونه محتاجا الى الثاني مثلها وقال اثنا عشر
واثني عشر كل واحد منهما صيغة مستانفة كما مر في هذان وهذين واللذان
واللذين واما اعرب عند الجمهور الصدر في اثني عشر انه عرض بعد ثبوت علة
البناء في هذا الصدر وهي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل
في وسط الكلمة ما اوجب زوالها وانتفاها وذلك انهم لما ارادوا امزج الاسمين
حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام
الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل البنا بدليل يا زيدون
ويا زيدان ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون
مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا محلها
كالكاين في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام
فلذا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين
وصار اثني عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف

Copyright © King Saud University